التحديات والسيناريوهات المتوقعة للعلاقات الأمريكية الكورية (الشمالية)

د. مي غيث
دكتوراه في العلاقات الدولية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

قامت كوريا الشمالية في ١٥ يناير ٢٠٢١، قبيل تنصيب الرئيس "جو بايدين" كالرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، بسلسلة من السياسات المعتادة من قبل زعيمها "كيم جونج أون" وذلك خلال المؤتمر العام الثامن لحزب العمال الحاكم في كوريا الشمالية – الأمر الذي يعتبر نوعاً من أنواع جس النبض المعتادة من قبل كوريا الشمالية – في محاولة للكشف عن سياسة الولايات المتحدة تجاهها وملفها النووي.

وفي هذا السياق؛ وصف الرئيس الكوري الشمالي "كيم جونج أون" الولايات المتحدة الأمريكية بـ"العدو الأكبر" لبلاده مع التأكيد على إكمال بلاده خططها للتزود بغواصة نووية، واستعرض نوعاً جديداً من الصواريخ الباليستية يُطلق من الغواصات، وصفته وسائل الإعلام الرسمية بأنه "أقوى سلاح في العالم"(١).

وجدير بالذكر؛ أنه لا يوجد مبدأ عام يحكم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لمنع الانتشار النووي، إذ أن الواقع يشير إلى أن هناك معايير ترتبط بكل حالة على حدة، وكذلك اختلاف كل إدارة عن الأخرى في التعامل مع الملف النووي لكوريا الشمالية خاصةً في الوسائل، إذ أن الهدف هو تخليها عن سلاحها النووي وجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبالرغم من اختلاف سياسة إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" عن سابقيه والتي تميزت باللقاءات المباشرة بين زعيم كوريا الشمالية والرئيس السابق؛ إلا أن تلك السياسة لم تؤت ثمارها، وهو ما يتطلب البحث والدراسة من أجل تقييم تلك السياسة في محاولة للوصول

لاستنتاج السياسة المحتمل اتباعها من جانب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" خلال فترة ولايته.

ومن ثم تحكم السياسة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية مبدأ المصلحة القومية والذي يعني الحاجات والرغبات التي تدركها الدولة وعلاقتها بالدول الأخرى، حيث تتعدد تلك المصالح لأربعة مستويات: مصالح دفاعية (الدفاع عن مصالح الدولة والمواطنين وحفظ الأمن للمواطنين والحماية من التهديد الخارجي)، مصالح اقتصادية، مصالح تتعلق بالنظام الدولي (الحفاظ على هيكل النظام الدولي، وأخيراً مصالح عقائدية (الحفاظ والدفاع عن القيم والمعتقدات كالحريات والحقوق)[٢]. ولا يعني ذلك سيطرة هذا الترتيب لمستويات المصلحة الوطنية على السياسة الأمريكية او سياسات الدول، ولكنها تختلف فى ترتيب أولويات تلك المصالح من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى، بل ومن إدارة لأخرى، وهو ما يتضح من اختلاف سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة من إدارة لأخرى من حيث ترتيب الأولويات، وحيال القضايا المختلفة.

ومن ثم؛ فإن هذه الدراسة تحاول في الأساس الإجابة على تساؤل رئيسي هو: ما هي التحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية الكورية (الشمالية) ورؤيه بايدن للحلف النووي؟"، يتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية:

إلى أي مدى نجحت سياسة إدارة الرئيس "ترامب" في التعامل مع الملف النووي لكوريا الشمالية؟ ما هي المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا؟ ما هو دور الأطراف الإقليمية في الملف النووي لكوريا الشمالية؟ و إلى أي مدى تميل إدارة "بايدن" إلى اتباع نفس نهج سياسة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما"؟.

وبناءً عليه؛ تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاوروهى المصالح الاستراتيجية الأمريكية في شمال شرق آسيا، وسياسات إدارة "دونالد ترامب" تجاه كوريا الشمالية، والسيناريوهات المتوقعة في ظل إدارة "جون بايدن".

أولاً: المصالح الاستراتيجية الأمريكية في شمال شرق آسيا

تُعد منطقة شمال شرق آسيا من المناطق الاستراتيجية الهامة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تتداخل فيها مصالحها سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية إلى حد كبير، حيث تُعد هذه المنطقة مسرحاً لتنافس القوى الدولية ولذلك كان اهتمام الدول العظمى في النظام الدولي باستقرار هذه المنطقة حفاظاً على أمن النظام العالمي.

١. القوى الإقليمية:

تضم هذه المنطقة دولتين حليفتين رئيسيتين للولايات المتحدة، تحدان كوريا الشمالية من الجنوب والشرق وهما على التوالي كوريا الجنوبية واليابان، إلا أنه يحيط بكوريا الشمالية دولتان منافستان للولايات المتحدة وهما جمهورية الصين الشعبية من الشمال الغربي، روسيا الاتحادية في قطاع صغير جداً من الشمال الشرقي، كما توضحه الخريطة التالية:

شكل رقم (١)

أما

المصدر: محمد السيد سليم – رجاء إبراهيم سليم (محرران)، الأطلس الآسيوي. (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣)، ص٥.

عن الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، فنجد أن كوريا الجنوبية ترتبط بمعاهدة دفاع مشترك Mutual Defense Treaty مع الولايات المتحدة الأمريكية موقعة في أكتوبر عام ١٩٥٣م، وبمقتضى هذه المعاهدة تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن كوريا الجنوبية ضد أي هجوم خارجي، وبموجب هذه المعاهدة تحتفظ الولايات المتحدة بحوالي ثلاثة وأربعين ألف جندي أمريكي في أراضي كوريا الجنوبية، وذلك حتى بداية عقد التسعينيات، إلا انه نتيجة لتحول اتجاهات الرأي العام في كوريا الجنوبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية والقوات الأمريكية الموجودة بها، خاصة بعد سلوك القوات الأمريكية تجاه المتظاهرين من الطلبة الكوريين الجنوبيين في مايو ١٩٨٠ في إطار ما عُرِف بمذبحة "كوانجو"، وأيضاً نتيجة ظروف الكساد الاقتصادي نتيجة فتح أسواق كوريا الجنوبية للمنتجات الأمريكية لتخفيض العجز التجاري بين البلدين، سعت كوريا الجنوبية إلى التحول في علاقتها مع الولايات المتحدة من موقع التابع إلى الشريك المتكافئ(٣)، ومن ثم فقد مرت العلاقات العسكرية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية بثلاث مراحل منذ ١٩٩٠-٢٠٠٠ حيث فقد اتفق الجانبان على خطة لإجراء الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية.

- المرحلة الأولى خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢)؛ تقوم الولايات المتحدة خلالها بسحب حوالي ٧٠٠٠ فرد من قواتها العسكرية في كوريا الجنوبية (منهم ٥٠٠٠ من القوات البرية بالإضافة إلى ٢٠٠٠ فرد من القوات الجوية والأسلحة المعاونة) وذلك من إجمالي ٤٣ ألف جندي أمريكي في كوريا.
- المرحلة الثانية خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥)؛ حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بسحب المزيد من قواتها العسكرية، على أن يتم تحديد حجم هذه القوات في ضوء التقييم الأمريكي – الكوري المشترك لحجم التهديد الكوري الشمالي ونتائج الحوار الكوري – الكوري، ومدى التحسن والتطور في حجم القدرات العسكرية الكورية، ومدى قدرتها على ملء الفراغ الذي يمكن أن ينشأ عن هذا الانسحاب.

- المرحلة الثالثة، خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)؛ وتنتهي هذه المرحلة بالاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات العسكرية الأمريكية اللازمة للحفاظ على الاستقرار الأمني الإقليمي والمصالح الأمريكية في المنطقة. على أن يرتبط تطبيق هذه المرحلة أيضاً بنفس العوامل السابقة والمتعلقة بتقييم حجم التهديد الشمالي، ونتائج الحوار الكوري – الكوري، وتطور المقدرات العسكرية الكورية الجنوبية[٤].

وبالتالي فقد عادت كوريا الجنوبية لزيادة نفقاتها العسكرية الدفاعية في عام ٢٠١٩ إلى ٤٦,٢٨١ مليار دولار بعد أن كانت، ٤٣,٠٧٠ مليار دولار عام ٢٠١٨، أي هناك تصاعد للانفاق العسكري الدفاعي لكوريا الجنوبية[٥].

وفي سياق متصل؛ نجد اليابان ترتبط بمعاهدة تحالف أمنية بين الولايات المتحدة واليابان في الثامن من سبتمبر ١٩٥١، والتي تنص على وجود قوات أمريكية في البر والبحر والجو لحفظ الأمن والسلام في الشرق الأقصى، وأن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن اليابان ضد أي هجوم خارجي، ولتنفيذ البند الأول من اتفاقية التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان يتعين على اليابان عدم تعظيم حجم انفاقها العسكري[٦]، كما أنه تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة واليابان في الأول من مايو ١٩٥٤، وتؤكد على ما سبق الاتفاق عليه في الاتفاقية الأولي[٧]. بمقتضى هذه المعاهدة تحتفظ الولايات المتحدة بقوات عسكرية لها في اليابان قوامها خمسون ألف جندي مقابل دفع اليابان عدة بلايين من الدولارات سنوياً، هذا فضلاً عن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عنها دون أن يكون لليابان التزامات مماثلة تجاه الولايات المتحدة، وتشير الولايات المتحدة دائماً إلى أهمية هذا التحالف الأمريكي الياباني الذي لعب دوراً مؤثراً في تعزيز السلام والرفاهية والاستقرار الإقليمي خلال الحرب الباردة، وترى أن هذه العلاقة الأمنية اليابانية – الأمريكية ستظل في إطار النظام العالمي الجديد هامة بالنسبة لمستقبل أمن واستقرار آسيا تماماً كما كانت في الماضي، ومن أجل تحقيق الهدف اتخذت الولايات المتحدة واليابان سلسلة من الخطوات لإعادة تأكيد وتعزيز هذا التحالف وتطويره لمواجهة متطلبات ما بعد الحرب الباردة[٨].

وبالتالي فإن تطور الإنفاق العسكري الياباني يُعد بمثابة تجديد للمخاوف تجاه النزعة التوسعية اليابانية، وهو الأمر الذي يحتمل أن يلهب مستويات الإنفاق العسكري في المنطقة. حيث وصل الإنفاق الدفاعي الياباني عام ٢٠٢١ إلى ٤٩,١ مليار دولار، وهي ميزانية مرتفعة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٩ بزيادة ١,٢%[٩]، والتي ينفق الكثير منها في إطار التعاون الدفاعي الياباني – الأمريكي، وعلى تطور وتنامي قوات الدفاع اليابانية التي أصبحت من أقوى ٥ جيوش في العالم إذ يزيد قوامها عن ٣١٩ ألف جندي بينهم ٢٥٠ ألف جندي قوة بشرية متاحة للعمل و١٤ ألف جندي قوات شبه عسكرية و٥٥ ألف في قوات الاحتياط[١٠].

أما بالنسبة للدول المنافسة للولايات المتحدة فإن المحللين السياسيين ينظرون إلى جمهورية الصين الشعبية على أنها الدولة المرشحة لقيادة النظام الدولي في المدى المتوسط، خاصة بالنظر إلى التقدم الذي أحرزته على المستوى الاقتصادي، رغم ذلك يمكن القول أن العلاقات الأمريكية – الصينية تسير وفق معادلة مركبة مكونة من عناصر متآلفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة، لذا فمن الممكن توقع الأسوأ بنفس الدرجة التي يمكن فيها توقع الأفضل، ويبدو المشهد المستقبلي لتلك العلاقات أقرب لمزيج من الصراع والتعاون، إلا أنه أصبحت الآن علاقات صراعية بصورة كبيرة وخاصة في السنوات الأخيرة وإن كانت طبيعة الصراعات والتنافس اقتصادي وتنافس على قيادة النظام الدولي؛ وهو ما تجلى بوضوح في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المؤقتة التي أصدرها الرئيس الأمريكي "جون بايدن" في بداية ٢٠٢١ عقب فشل المباحثات بين الجانبين والتي وصف فيها الصين أنها خطر وأنها التحدي الأكبر[١١].

٢. القوى الدولية:

تتمثل في روسيا الاتحادية – الدولة المنافسة الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية – فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقاً والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مظاهر التوتر بين روسيا الاتحادية حالياً والولايات المتحدة الأمريكية

مازالت قائمة، ويرجع البعض ذلك إلى سببين هما:

١. اتجاه السياسة الروسية إلى مزيد من الواقعية.

٢. استمرار نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا كمنافس محتمل يجب منع إحيائه بل يجب استخدام كل فرصة لإضعافه، ويتضح ذلك من خلال عدم توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن بناء قدراتها العسكرية، وانسحابها من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية Anti- Ballistic Missiles، وتكثيف جهودها لتطوير نظام دفاع صواريخ عالمي، هذا فضلاً عن تشجيعها لحلف الناتو وزيادة توسعته شرقاً[١٢].

وتري الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك عدة سبل يجب اتخاذها كي تتخذ من روسيا شريك لها، وهذه السبل تتمثل في:

١. منع إعادة إحياء التهديد التقليدي في منطقة شمال شرق آسيا نتيجة للتغيرات في النوايا أو المقدرات الروسية.

٢. تطوير قدرات ثنائية تخدم وتحقق الأهداف الأمريكية والتأثير الأمريكي.

٣. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها.

٤. تشجيع تطور المجتمعات الديمقراطية والقائمة على السوق الحرة؛

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن روسيا تمثل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية وأنها منافس للولايات المتحدة وقد اتضح ذلك في أمرين في بداية ولاية "جو بايدن" في استراتيجية الأمن القومي المؤقتة التي اصدرتها الادارة الأمريكية وذكرت فيها روسيا واتضح ذلك جلياً مع تطور الأحداث الأخيرة بشأن شبه جزيرة القرم والتصاعد بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤكد على أن التنافس الامريكي–الروسي مازال في تصاعد وسينعكس ذلك بوضوح على منطقة الباسيفيك.

في نفس السياق تسعى روسيا لتكون جبهة دبلوماسية مضادة للولايات المتحدة بالاشتراك مع الصين الأمر الذي يحمل دلالات هامة بالنسبة للتوازن الإقليمي بل والعالمي، خاصة في ضوء تشجيع روسيا على السعي لإيجاد مراكز قوى منافسة

للهيمنة والسيطرة الأمريكية، مما أدى إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل بتعزيز التعاون الأمني مع الهند واليابان(١٣).

وفيما يتعلق بالمسألة الكورية؛ فقد استمرت روسيا في إتباع سياسة "جوربا تشوف" بشأن النزاع الإقليمي في شبه الجزيرة الكورية، حيث أن لروسيا مصالح هامة في شبه الجزيرة الكورية تنبع من حدودها المشتركة مع كوريا الشمالية، ومجاوراتها المراكز السكانية الرئيسية في الشرق الأقصى الروسي والعلاقات التجارية المتنامية مع كوريا الجنوبية ولاشك أن عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية لابد وأن يهدد المصالح الاقتصادية لروسيا، ولذلك مازالت روسيا ملتزمة بمبدأ أن تكون شبه جزيرة كورية خالية من السلاح النووي، خاصةً وأن عدداً كبيراً من سكان روسيا في منطقة الشرق الأقصى يتمركزون على بُعد عدة كيلومترات قليلة من الحدود الروسية – الكورية الشمالية، وأن أي استخدام للقوة (سواء نووي أو تقليدي) سوف يؤدي إلى تدفق سيل من اللاجئين عبر الحدود الروسية(١٤).

وبالتالي هناك تقارب بين كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية إلى حد كبير بصفة عامة بشأن القضية النووية الكورية الشمالية، حيث يتأثر الموقف الروسي بدوافع اقتصادية أساساً وفي اتجاه كوريا الجنوبية وبعيداً عن كوريا الشمالية(١٥)، بينما يتأثر الموقف الأمريكي بالخشية من ظهور قوى إقليمية لها في هذه المنطقة وخاصة إذا كانت هذه القوة معادية للولايات المتحدة، كما تخشى الولايات المتحدة من أن يدفع تطوير القدرات النووية لكوريا الشمالية اليابان إلى السعي لامتلاك هذه القدرات، مما يدفع المنطقة إلى حالة من سباق التسلح النووي وبالتالي عدم الاستقرار وتهديد مصالح الولايات المتحدة سواء في هذه المنطقة أو على المستوى الدولي.

ومما سبق يتضح أن قضية الأمن في آسيا تُعد من القضايا المعقدة، حيث تتسم البيئة الأمنية في آسيا بالتعقيد الشديد، كما تواجه العديد من التحديات والتهديدات غير التقليدية أو الجديدة والتي تتمثل فيما يُسمى "الإرهاب" و"الجريمة المنظمة" إلى جانب "انتشار السلاح النووي"، فالأمن هو أمر هام من أجل التمهيد لتفعيل الآليات

الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية فهو الأساس للعلاقات الأوسع بين الدول، حيث يؤدي الأمن الإقليمي إلى إرساء الأوضاع المستقرة التي تمثل مطلباً مسبقاً لتحقيق الرفاهية، وفي ضوء ذلك فإن أمن منطقة آسيا- الباسفيك يرتبط مباشرة برفاهية الشعب الأمريكي.

وفي هذا الإطار صرح مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "جو ناي" "Joe Nye" "أن الأمن مثل الأكسجين، فأنت لا تلاحظه إلا حين تبدأ في افتقاده، ولكن عندما يحدث ذلك فانه لا يوجد شئ آخر يمكن أن تفكر بشأنه"(١٦)، وهكذا فالأمن يُعد مطلباً مسبقاً لتحقيق أية أهداف أمريكية أخرى سواء في آسيا أو في غيرها من المناطق، والمصالح الأمريكية في آسيا هامة ومتنامية، ويرى الأمريكيون أن مستقبلهم يكمن عبر الباسفيك بقدر ما يكمن في الأطلنطي.

ومنذ بروز مصطلح "الدول المارقة" أو ما يُسمى بـ"Rogue States" بصورة واضحة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى كوريا الشمالية باعتبارها نموذجاً للدول المارقة أو دولة مثيرة للقلق كما كانت تسميها "مادلين أولبرايت"، فلا أحد يمكن أن يتنبأ بدقة كيف ستتصرف كوريا الشمالية وكيف سيكون سلوكها.

حيث تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من التهديد الذي تفرضه الدول المالكة للسلاح النووي والدول الساعية لامتلاكه مثل كوريا الشمالية، وكذلك إمكانية تصدير هذه الدول للتكنولوجيا النووية ووسائل إيصالها لدول أخرى معادية للولايات المتحدة الأمريكية أو منظمات إرهابية أو أفراد.

هذا وترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه على الرغم من سوء الأحوال الاقتصادية لدى كوريا الشمالية إلا أنها قادرة على توجيه ضربات تدميريه خطيرة لكوريا الجنوبية بل واليابان، في ضوء ذلك فإن التحالف الأمريكي – الكوري الجنوبي وكذلك الأمريكي – الياباني سيظل هاماً لمنع وردع أية عداءات متجددة في شبه الجزيرة الكورية طالما بقي التهديد لكوريا الجنوبية قائماً، وكذلك اليابان، حيث توجد قوات عسكرية أمريكية

على بُعد حوالي خمسة وعشرين ميلاً من كوريا الشمالية، كما توجد قوات وقاعدة أمريكية فضلاً عن أسطولها البحري في اليابان والتي هي بطبيعتها قريبة من مرمى الصواريخ الكورية الشمالية الباليستية.

وتجدر الإشارة إلى أن كوريا الشمالية تمتلك رابع أكبر جيش في العالم إذ يُقدّر بـ ١,٢١ مليون جندي، مقارنة بجارتها الجنوبية التي لديها حوالي ستمائة وثمانين ألف جندي، كما أن كوريا الشمالية لديها قدرات صاروخية متطورة تزيد من قلق الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وقد وصلت التطورات لقدرات تلك الصواريخ أنها يمكن أن تصل إلى الولايات المتحدة، ففي خلال عام ٢٠١٧، اختبرت كوريا الشمالية العديد من الصواريخ مما يدل على التقدم السريع في التكنولوجيا العسكرية.

كان يُعتقد أن صواريخ Hwasong-12 قادرة على الوصول إلى ما يصل إلى ٤٥٠٠ كيلومتر (٢٨٠٠ ميل)، مما يضع القواعد العسكرية الأمريكية في جزيرة جوام في المحيط الهادئ على مسافة قريبة جداً، وفي وقت لاحق أظهرت صواريخ Hwasong-14 إمكانات أكبر، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أنه يمكن أن يسافر لمسافة تصل إلى ١٠٠٠٠ كيلومتر إذا تم إطلاقه على أقصى مسار، كان هذا من شأنه أن يمنح بيونج يانج أول صاروخ باليستي عابر للقارات حقًا قادر على الوصول إلى نيويورك. في النهاية ، تم اختبار صاروخ Hwasong-15، وبلغت ذروتها على ارتفاع يقدر بـ ٤٥٠٠ كيلومتر – أعلى بعشر مرات من محطة الفضاء الدولية، إذا تم إطلاق الصاروخ على مسار "أكثر تسطحاً" تقليدياً، يمكن أن يصل مدى الصاروخ إلى حوالي ١٣٠٠٠ كيلومتر، مما يضع كل الولايات المتحدة القارية في المدى. في أكتوبر ٢٠٢٠، كشفت كوريا الشمالية عن صاروخها الباليستي الجديد، لم يتم تسميته أو اختباره بعد. مثل صاروخ Hwasong-15، إنه صاروخ ذو مرحلتين يعمل بالوقود السائل، ولكن بطول وقطر أكبر. يمكن أن تسمح برؤوس حربية متعددة، يُعتقد أن السلاح الضخم قادر على إيصال رأس حربي نووي إلى أي مكان في الولايات المتحدة.[١٧]

وفي يناير ٢٠٢١، كشفت كوريا الشمالية عن نوع جديد من الصواريخ الباليستية التي تُطلق من غواصة في عرض عسكري، والتي أعلنت أنها "أقوى سلاح في العالم".

ثانياً: سياسات إدارة "دونالد ترامب" تجاه كوريا الشمالية

من الصعوبة الحكم على سياسة إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بالاخفاق حيال كوريا الشمالية؛ إذ أنه على الرغم من كونه بدأ عهده في ٢١٠٧ بتغريدات معادية لكوريا الشمالية واصفاً الرئيس الكوري الشمالي "كيم جونج أون" برجل الصاروخ الصغير[١٨]، إلا أنه استطاع عقد ثلاث قمم مع رئيس كوريا الشمالي في سنغافورة وفيتنام وبانمونجوم – منطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين- عامي ٢٠١٨، و٢٠١٩ على التوالي، وكان مقرر عقد قمة رابعة حال فوزه بولاية ثانية.

وبالتالي فإن تقييم سياسة إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" حيال كوريا الشمالية تتطلب مزيدا من الدقة والدراسة لتقييم مدى فاعليتها وذلك من خلال الاستناد إلى:

- إلى أي مدى اختلفت إدارة "ترامب" في سياستها عن سياسات الرؤساء السابقين في الولايات المتحدة؟!
- هل نجحت إدارة الرئيس "ترامب" في تحقيق الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في اقناع كوريا الشمالية في التخلي عن أسلحتها النووية وأسلحة الدمار الشامل؟!

١) دبلوماسية القمم والدبلوماسية الشخصية

اتبع الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" سياسة جديدة حيال كوريا الشمالية تعتمد على الدبلوماسية الشخصية ودبلوماسية القمم، والتي استهدف من خلالها زيادة ثقة الرئيس الكوري الشمالي لعودته مرة أخرى للمحادثات السداسية، وذلك بالتزامن مع سياسة تشديد الإجراءات والتصعيد، كما أنه التزم بالخطوط الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها حيال كوريا الشمالية وهو نزع سلاحها النووي، وجعل شبة الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي؛ إلا أن سياساته هذه لم تنجح في

تحقيق هذا الهدف، وبالتالي عند التقييم حيال الهدف الأكبر فإنه يمكن القول أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" قد أخفقت تجاه كوريا الشمالية وعدم القدرة على نزع سلاحها النووي وجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من السلاح النووي، ولكن في حال رفع معايير التقييم فإنه من الصعوبة تحديد عما إذا كان قد حقق أقل بكثير من الرؤساء الآخرين، وذلك كله مقارنة بحجم التكاليف التي تكبدتها الولايات المتحدة. حيث لم تخوض الولايات المتحدة الأمريكية حرباً ضد كوريا الشمالية ومازالت كوريا الشمالية تحت طائلة العقوبات الاقتصادية.

استطاع الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" من خلال تلك السياسة زيادة ثقة الرئيس الكوري الشمالي وذلك في خطوة للعودة إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى؛ حيث عقد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" ثلاث قمم في سنغافوة يونيو ٢٠١٨ وفيتنام في فبراير ٢٠١٩ وبانمونجوم – منطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين- في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ والذي اعتبره البعض مجرد صورة فوتوغرافية، حيث اتفق الطرفان فيه على استئناف المحادثات على مستوى العمل. وخلال مؤتمر صحفي، كشف الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" عن دعوته للرئيس الكوري الشمالي "كيم جونج أون" لزيارة الولايات المتحدة، وتحدث أيضاً عن تخفيف العقوبات الاقتصادية: "في مرحلة ما ... أتطلع إلى إزالتها" مع تأكيده ضرورة تجميد جميع أنشطة أسلحة الدمار الشامل بشبه الجزيرة الكورية[١٩]. هذا وقبل انهاء الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" قمة سنغافورة بسبب تصريحات "كيم جونج أون" لنائبه "مايك بنس"، أعادت كوريا الديمقراطية ثلاثة من أسرى الحرب الأمريكيين وبدأت بهدم موقع التجارب النووية في Punggye-Ri.

هذا وقد اعتقد الرئيس "ترامب" أنه بسياسته التي تعتمد على إجراء صفقة كبيرة لكوريا الشمالية لمقايضة جميع أسلحتها النووية بسحب العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة والتي تضر باقتصادها قد تؤتي ثمارها، إلا أنه لم يكن هناك أي تطور بل لم تكن "الدبلوماسية الشخصية" التي اعتمدها الرئيس "ترامب" مقنعة بما يكفي كي توافق

كوريا الشمالية على مطلب نزع سلاحها النووي دفعة واحدة. بل أدى ذلك إلى كسب كوريا الشمالية مزيدا من الوقت لتطوير قدراتها الصاروخية، إذ أنه عقب فشل قمة هانوي في ٢٠١٩، واعتباراً من مايو ٢٠١٩ فصاعداً، اختبرت كوريا الشمالية صواريخ أكثر من أي عام آخر في تاريخها، ربما باستثناء عام ٢٠١٦، ومع ذلك فإن سياسة إدارة الرئيس "ترامب" التي تقوم على أقصى قدر من الضغط والدبلوماسية الشخصية لا يمكن القول إنها حققت الكثير للولايات المتحدة الأمريكية، بل تضمنت مكافآت قليلة مثل تحقيق اجتماعاً فردياً غير مسبوق على مستوى القمة بين الرئيسين الأمريكي والكوري الشمالي، وموقع تجارب نووي مدمر جزئياً وعودة رفات جنود أمريكيين(٢٠).

وقد أدت تلك السياسة إلى رفع مكانة وشرعية كوريا الشمالية ورئيسها "كيم جونج أون" من خلال مشاركته في القمم، لذا فليس بالضرورة أن يكون تنفيذ السياسة أقل نجاحًا بل أن التكاليف كانت أعلى.

٢) سياسة التصعيد في اللهجة والغموض الاستراتيجي

فقد استمرت إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" في اتباعها منذ مجيئه على رأس السلطة في الولايات المتحدة، ففي ٢٠١٧ تبادل الرئيس "ترامب" تغريدات يصف فيها رئيس كوريا الشمالية بـ"رجل الصاروخ الصغير " little rocket man and dotard"(٢١)، كما أنه لا تزال كوريا الشمالية تحت العقوبات، واستمرت الولايات المتحدة في مناوراتها العسكرية مع كوريا الجنوبية وهو الأمر الذي ازعج كوريا الشمالية ورئيسها إلى حد فهم أنها أعمال استفزازية من قبل الولايات المتحدة، حيث استأنفت الولايات المتحدة الأمريكية في اعقاب قمة هانوي – التي أنهاها الرئيس الأمريكي نتيجة ما وصف أنه تعنت الرئيس الكوري الشمالي –التدريبات العسكرية مع كوريا الجنوبية الخاصة بهما. وتم إجراء أولى تلك التدريبات في الفترة من ٤ إلى ١٠ مارس ٢٠١٩، وقد كان تمريناً لمركز القيادة أعيدت تسميته "دونج مينج" ليحل محل التمرين الميداني، أما التدريب الثاني تم في أبريل بعد خمسة أيام فقط من أول تجربة

إطلاق في كوريا الشمالية، حيث أجرى الحلفاء نسخة مصغرة من مناورة جوية مشتركة مقررة سابقًا. وردت كوريا الشمالية في ٨ أغسطس، بعد ثلاثة أيام من بدء مناورة مشتركة أخرى بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية، باجراء اختبار إطلاق صاروخين قصيري المدى. كما أجرى الحلفاء تدريبات مشتركة لقطع رأس القيادة الشمالية. حتى أن الولايات المتحدة أطلقت عدة صواريخ مينوتمان- III ICBM وTrident-II SLBMs فوق المحيط الهادئ من ساحل كاليفورنيا، بما في ذلك واحدة على الأقل لتكون هدفًا لمحاكاة اعتراض مضاد للصواريخ. كما واصلت كوريا الجنوبية أيضًا اختبار إطلاق صاروخ جديد قصير المدى خاص بها قادر على استهداف الشمال بأكمله(٢٢).

وللانتقال لتقييم تلك السياسات؛ فإنه يمكن أن يتم تناولها في سياق:

- أسباب الإخفاق.
- المخاوف والمحاذير.

أسباب اخفاق سياسة "ترامب" حيال كوريا الشمالية:

يمكن القول أن هناك العديد من الأمور التي أدت إلى عدم تحقيق سياسة إدارة "ترامب" نجاحا كبيرا، بل ورفعت من التكاليف التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً. وتتمثل تلك الأسباب في الآتي:

أولاً؛ تعدد الرسائل واختلاطها بما أضر وأثر سلبياً على نجاح المبادرات الدبلوماسية، في حين أن الجهود الدبلوماسية لكوريا الشمالية تجاه الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية كانت ساخنة وباردة في ذات الوقت، فإن الولايات المتحدة أيضاً لم تتبع نهجاً موحداً. حيث تم الإعلان عن استعداد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" للقاء رئيس كوريا الشمالية في المنطقة منزوعة السلاح في يونيو ٢٠١٩ بعد أيام من استبعاد نائب وزير الخارجية "ستيفن بيجون"، وعلى الرغم من إعراب الرئيس "ترامب" عن اهتمامه بلقاء "كيم جونج أون"، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" قلل من احتمال عقد قمة أخرى بين الزعيمين

قبل الانتخابات الأمريكية، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية وانشغال الرئيس الأمريكي بقضايا الشرق الأوسط والقضايا الداخلية وملف كورونا.

وبالتالي فإن عدم اتباع الولايات المتحدة سياسة واحدة واتباع سياسات متناقضة، خلق سوء تفاهم بين أطراف المفاوضات. فعلي سبيل المثال؛ في عام ٢٠١٧، في أعقاب التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية، تناقضت تصريحات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مع تصريحات كبار مسؤوليه في عدة مناسبات. وتكرر ذلك مرة أخرى في عام ٢٠١٨، مما أدى إلى إساءة تقدير كوريا الشمالية لبيانات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب".

ثانياً؛ عدم اهتمام الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بالتجارب الصاروخية لكوريا الشمالية في عام ٢٠١٩ والاكتفاء بوصفها أنها إختبارات "قاسية للغاية" مما شجع كوريا الشمالية على الاستمرار في سياسة حافة الهاوية. حيث شهد عام ٢٠١٩ أكبر عدد من تجارب الصواريخ، ولا يسبقها سوى تجارب العام ٢٠١٦ كما سبق ذكره.

ثالثاً؛ عدم اهتمام إدارة "ترامب" المستمر لقضايا حقوق الإنسان واستمرار غض الطرف عن انتهاكات الزعيم الكورى الشمالى "كيم جونج أون"، والتخلى عن حملة الضغط لتحقيق أقصى قدر من المكاسب. وقد انعكس ذلك على القرارات السياسية حيث عطلت إدارة "ترامب" اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ مما يشير إلى موقفها التوفيقي والتقليل من الأولوية التي توليها الولايات المتحدة لقضايا حقوق الإنسان، مع الاستمرار في الاعتماد على الدبلوماسية الشخصية مع الزعيم الكورى الشمالى "كيم جونج أون"، فضلاً عن إعلان الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" أن "كيم جونج أون" شريك مشرف، متغاضي الطرف عن وفاة أوتو وارمر (الطالب الذي تم اعتقاله في كوريا الشمالية عام ٢٠١٦ وتوفي بعد إعادته إلى الولايات المتحدة بعد ١٧ شهراً من الأسر، وقتل الأخ غير الشقيق للزعيم الكورى الشمالى، مما أظهر للأمم المتحدة مدى حرص الرئيس "ترامب" على التوصل إلى "صفقة" مع كوريا الشمالية.

رابعاً؛ على الرغم من تدهور العلاقات بين الكوريتين، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى الاعتراف بدور كوريا الجنوبية وأهميتها كشريك في تخفيف الأزمة في شبه الجزيرة الكورية. إلا أنه بدلاً من ذلك، وصف الرئيس الأمريكي "ترامب" كوريا الجنوبية بالمتسابق المجاني في تكاليف الدفاع، مشيراً إلى التدريبات المشتركة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية باعتبارها مكلفة وتهدد كوريا الشمالية. هذا وقد كان من المفترض في حال إعادة انتخاب الرئيس "ترامب" لولاية ثانية، التفكير في انسحاب جزئي للقوات الأمريكية من شبه الجزيرة الكورية، ليس فقط لمعالجة تكاليف المشاركة الدفاعية ولكن لتوفير حافز سياسي إضافي للرئيس الكوري الشمالي "كيم جونج أون" للوصول إلى أرضية تفاوضية مشتركة. وهو ما دفع الخبراء للتشكيك في فهم الرئيس "ترامب" للقضايا الجيو سياسية والأمنية ذات الصلة.

وهكذا، فقد فشلت سياسة إدارة الرئيس الأمريكي "ترامب" حيال كوريا الشمالية ولم تتمكن ادارته في اقناع كوريا الشمالية في التخلي عن أسلحتها النووية وتجميد كافة أنشطتها النووية وجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولكن يُثار تساؤل حول عدم رغبة الولايات المتحدة في الاستجابة لشرطها للعودة لمائدة المفاوضات والتخلي عن أسلحتها النووية حيث يتمثل هذا الشرط في استبدال اتفاق الهدنة بمعاهدة سلام. وهو ما يثير تساؤلا مهما؛ وهو لماذا ترفض الولايات المتحدة استبدال اتفاقية الهدنة الذي دام ٧٠ عاماً بمعاهدة سلام؟!

على الرغم من إنهاء اتفاقية الهدنة الكورية الأعمال العدائية للحرب الكورية، إلا أنه لا تزال الولايات المتحدة وكوريا الشمالية من الناحية الفنية في حالة حرب، ومن ثم من الصعوبة استبدال تلك الاتفاقية بمعاهدة سلام، حتى بعد أن طلبت كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة "إعلان نهاية الحرب الكورية" كمقدمة لاستبدال الهدنة بمعاهدة سلام في شبه الجزيرة الكورية، فإن الولايات المتحدة لم ترد رسمياً على ذلك الطلب، إذ أنه بمجرد إعلان نهاية الحرب من قبل الولايات المتحدة فإن ذلك سيكون بمثابة

إجراءً دبلوماسياً رمزياً، مما يزيد من ثقة كوريا الشمالية في اتفاقية نزع السلاح النووي، ولكن هناك العديد من المخاوف والتحفظات السياسية والاستراتيجية والأمنية لدى الولايات المتحدة لتنفيذ ذلك الطلب.

المخاوف والمحاذير:

كما سبق وأوضحنا فإن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية نابع من مبدأ المصلحة الاستراتيجية، فإن هناك العديد من المخاوف والمحاذير التي تحرك الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها تجاه كورويا الشمالية وتتمثل في الآتي:

أولاً؛ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن وجود قواتها في كوريا الجنوبية يعمل كرادع لكوريا الشمالية.

ثانياً؛ استمرار البقاء والوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا يسهل من تنفيذ استراتيجيتها الكبرى.

ثالثاً؛ يُعد انسحاب القوات الأمريكية أو تخفيضها في المنطقة بمثابة إضعاف للتحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وبالتالي إضعاف الاتفاقية الثلاثية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان. وذلك بالتزامن مع صعود وبروز الصين كمنافس رئيسي للولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومن ثم تزداد أهمية التحالف مع كوريا الجنوبية والاتفاقية الثلاثية في المستقبل. أما اليابان، وهي حليف للولايات المتحدة ولاعب إقليمي مهم، تريد تخفيض التهديد النووري وتؤيد السياسة المتشددة حيال كوريا الشمالية لنزع سلاحها النووي بالكامل.

وعلى الرغم من ذلك؛ فإن الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" تحدث فقط عن الحد من وجود القوات الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية، ولكن لم يعترف رسمياً أبداً بالحاجة إلى "إعلان نهاية الحرب الكورية"، إذ أنه حتى وإن اتبعت الولايات المتحدة سياسة تقليص وجود قواتها في كوريا، فإنها لن تضمن "إعلان نهاية الحرب الكورية"، حيث تستند معاهدات السلام إلى أهداف وأحكام وخطط مشتركة؛ يهدفون إلى حل دائم

للأعمال العدائية بين دولتين متحاربتين. وبالتالي استبدال اتفاقية الهدنة بمعاهدة سلام سيمكن كوريا الشمالية والولايات المتحدة من التوصل تدريجياً إلى تفاهم مشترك بشأن نزع السلاح النووي، ولكن سيؤدي في ذات الوقت إلى الاضرار بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الجيوستراتيجية بالمنطقة والأمنية على السواء.

ووفقاً لما سبق فإن سياسة "ترامب" حيال كوريا الشمالية لم تتسم بالنجاح ولكن رفعت من التكاليف التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بسياسات الإدارات الامريكية السابقة.

ثالثاً: السيناريوهات المتوقعة في ظل إدارة (جو بايدن)

يمكن تناول هذا المحور في إطار نقطتين هما؛ الاولى التحديات التي تواجهة إدارة الرئيس "جون بايدن" في كوريا الشمالية، والثانية السيناريوهات المستقبلية لإداراتة تجاه كوريا الشمالية.

١) التحديات التي تواجهة إدارة الرئيس "جو بايدن" في كوريا الشمالية.

من المؤكد أن فوز الرئيس الديمقراطي المخضرم "جو بايدن" سيمثل تحدياً لكوريا الشمالية على الرغم من انشغاله بالعديد من الملفات التي ستمثل محور اهتمامه وإعادة ترتيب الأوضاع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على المستويين الداخلي والخارجي، خاصة عقب إدارة رئيس جمهوري طبق سياسات أكثر انعزالية وعدائية على المستوى العالمي، فضلاً عن التحدي الأكبر وهو تحدي تأثيرات وباء كوفيد – ١٩ الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة صورة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الداخلي والخارجي كأيقونة للديمقراطية عقب اقتحام مبنى الكابيتول–الكونجرس– قبيل تنصيبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر "جو بايدن" وحزبه الديمقراطي أكثر تشدداً فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وقد أظهر الحزب بالفعل استعداده لمواجهة الصين بشأن حقوق الإنسان، ومن غير المحتمل إذاً أن يمنح "بايدن" كوريا الشمالية تصريحاً لانتهاك حقوق الانسان، ومن ثم فإن الأمر يتطلب مزيجاً معقداً من استخدام سياسة "الجزرة والعصا" و"الأقوال والأفعال"

التي تتجنب بطريقة ما أن تصبح حقوق الإنسان قضية في المفاوضات.

واثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي "جو بايدن" تصاعدت اللهجة بينه وبين الرئيس الكوري الشمالي، حيث وصف الزعيم الكورى الشمالى بـ"السفاح"، في حين وصفت كوريا الشمالية المرشح "جو بايدن" بأنه "كلب مسعور" يجب "ضربه حتى الموت بعصا"(٢٣).

كما قامت كوريا الشمالية قبيل تنصيب "جو بايدن" بأيام بالعديد من الاعمال التي اعتبرتها الولايات المتحدة اعمالاً استفزازية في اختبار لها لكيفية رد فعل الإدارة الجديدة، واستعراض نوع جديد من الصواريخ الباليستية، يطلق من الغواصات، وصفته وسائل الإعلام الرسمية لكوريا الشمالية بأنه "أقوى سلاح في العالم"، وذلك خلال عرض عسكري تحت اشراف "كيم جون أون"، كما جاء الاستعراض في أعقاب اجتماع سياسي نادر، انتقد خلاله زعيم كوريا الشمالية الولايات المتحدة، ووصفها بـ"العدو الأكبر" لبلاده، مع تأكيده على تعزيزه لترسانه بلاده النووية(٢٤).

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة السابقة؛ واجهت كوريا الشمالية العديد من العقبات المتمثلة في: أزمة وباء كوفيد ١٩ وأضرار الفيضانات في الصيف، والعقوبات الشديدة. ومن ثم كان هناك انخفاض حاد متزامن في حجم التقارير عن تحركات "كيم جونج أون". ولم يكن هناك نشاط دبلوماسي فحسب، بل لم يكن هناك تقريباً أي من التوجيهات المعتادة في الموقع الممختلفة كالمصانع والمزارع، كانت مظاهر "كيم جونج أون" العلنية تدور في الغالب حول تقديم إرشادات حول مكافحة الأمراض المعدية في اجتماعات حزب العمال الكوري.

هذا بالإضافة إلى أن نظامها الطبي الضعيف، حيث تفتقر كوريا الشمالية إلى القدرة على مكافحة وباء كوفيد ١٩، وذلك بالتزامن مع تراجع عائداتها من العملات الأجنبية مع إجراءات موسعة لإغلاق حدودها، بالإضافة إلى تأثير العقوبات الاقتصادية، وانزلاقها أكثر نحو الفقر، من المحتمل جداً أن تأمل إدارة "كيم جونج أون" في إيجاد طريقة لتغيير الأمور.

وقد أعلنت كوريا الشمالية عن خطة خمسية جديدة للتنمية الاقتصادية خلال المؤتمر الثامن لحزب العمال الكوري الذي عُقد في بيونج يانج في منتصف يناير ٢٠٢١ . حيث تم إطلاق حملة الإنتاجية المستمرة، "معركة الثمانين يوماً"، لإنعاش اقتصاد كوريا الشمالية(٢٥).

ووفقاً لما سبق فإنه يمكن تحديد تلك التحديات في الآتي:

- امتلاك بيونج يانج لموقف تفاوضي أكثر قوة من الولايات المتحدة خاصة مع تنامي ترسانتها النووية والصاروخية. مما يؤثر على القوة التفاوضية الامريكية.
- شدة مقاومة مسؤولي حزب العمال الكوري أو حزب العمل الكوري من الارثوذكس والمتشددين وضباط الجيش للتعامل مع واشنطن، مما وضع دبلوماسيي بيونج يانج في موقف دفاعي. إذ يتساءل كثيرون داخل الحزب والجيش في كوريا الشمالية عما سيحدث لمكانتهم في التسلسل الهرمي لكوريا الشمالية إذا أنهت بيونج يانج وواشنطن العداء.

٢) السيناريوهات المستقبلية لإدارة الرئيس "جو بايدن" تجاه كوريا الشمالية.

من المرجح أن تعود إدارة الرئيس "بايدن" إلى نهج أكثر تقليدية يعتمد على الدبلوماسية الحذرة لاستكشاف نوايا كوريا الشمالية بالإضافة إلى الضغط المستمر لصقل خياراتها، إلا أنه من المستبعد اتباع ذات الاستراتيجية التي اتبعها من قبله الرئيس الأسبق "باراك أوباما" والتي كانت بعنوان "الصبر الاستراتيجي" ولكن تطويرها، حيث تمكنت من خلالها كوريا الشمالية تطوير قدراتها من الصورايخ الباليستيه. كما أن "جو بايدن" وعد خلال حملته الانتخابية بالانخراط في "دبلوماسية مبدئية"، والتي تهدف إلى الانفصال الواضح عن استخدام "ترامب" للقمم رفيعة المستوى، وهو ما يعني أن المشاركة ستتوقف على مبادئ أو شروط معينة يتم الوفاء بها، والتي تلتزم معايير "المفاوضات الحقيقية والموثوقة" التي وضعتها إدارة أوباما ورفض نظام "كيم" الوفاء بها فى حينه.

هذا بالإضافة إلى وعود الرئيس الأمريكي "جو بايدن" خلال حملته الانتخابية بتخفيف العقوبات المحتملة و"رؤية بديلة لمستقبل غير نووي" ستكون بلا معنى إذا لم يكن هناك منتدى لرفعها، حتى وإن كان الرئيس "جو بايدن" منفتحاً للاجتماعات دون شروط مسبقة، فليس هناك ما يضمن مشاركة بيونج يانج لأنها رفضت هذا النهج الدقيق من إدارة ترامب منذ أكتوبر ٢٠١٩. كما أنه في الواقع، تشير بعض التقارير إلى أن بيونج يانج طلبت تنازلات مثل تخفيف العقوبات في المستقبل القريب، مقابل العودة إلى الطاولة. إلا أن "جو بايدن" وفريقه شددوا على الحاجة إلى استخدام الضغط، على كل من كوريا الشمالية والصين، لإعادة بيونج يانج إلى طاولة المفاوضات، إلا أن التجربة العملية تشير إلى أن كلاً من كوريا الشمالية والصين غالباً ما يستجيبان للضغط بالضغط المقابل. وهناك عامل آخر معقد وهو كيفية ممارسة الضغط في سياق رغبة الرئيس الكوري الجنوبي "مون جي إن" في مشاركة أكبر وسريعة مع كوريا الشمالية ووعد حملة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بالعمل بشكل أفضل مع حلفائها.

قد يكون نظام "كيم جونج أون" على استعداد للاجتماع للتحقيق في نوايا الإدارة الأمريكية الجديدة. لكن الأزمة الحالية التي تواجهها بيونج يانج في الداخل – بما في ذلك الآثار المترتبة عن الكوارث الطبيعية المتعددة التي سبق الاشارة إليها،

والعقوبات الاقتصادية المنهكة، وخيبات الأمل السياسية، ووضع فيروس كوفيد ١٩ الذي تسبب في إغلاق الحكومة لحدودها ورفض المساعدة الإنسانية الدولية – تجعل من المحتمل بنفس القدر أن يستمر وضع الاغلاق الداخلى، حتى تصبح البيئة أكثر ملاءمة[٢٦].

تشير كل هذه العوائق إلى أنه ما لم تتجرأ إدارة الرئيس "جو بايدن" وتفكر خارج الصندوق (على سبيل المثال، من خلال شن هجوم سلام مبكر)، فقد يظل الوضع شبيها بما جرى عام ٢٠٠٩ حيث تقوم كوريا الشمالية بتجارب صاروخية متطورة تعتبرها الولايات المتحدة والقوى الإقليمية أعمالا استفزازية لغرض تحقيق مكاسب.

وبالتالي يبدو أن إدارة الرئيس الأمريكي الجديدة "جو بايدن" تواجه العديد من العوائق خاصةً في ظل استمرار تقييد خياراتها السياسية بشكل ضيق بينما تتوسع قدرات كوريا الشمالية. وهو ما يتطلب تغيير الخطاب الأمريكي تجاه كوريا الشمالية ليشمل مزيدا من الضغط السياسى والاقتصادى إلى أن يتم استيفاء شروط نزع السلاح النووي، وتجميد كافة الأنشطة النووية في كوريا الشمالية؛ وعدم تقديم أية تنازلات حتى يتخذ الشمال إجراءات مهمة لنزع السلاح النووي أولاً، وذلك لتحقيق نتائج مستدامة، يجب توسيع حدود السياسة هذه بشكل كبير لتشمل تدابير أكثر واقعية وعملية.

ويؤكد ما سبق اختيار الرئيس الأمريكي وترشيحه لـ"أنتوني بلينكين" وزيرا للخارجية، والذي أكد على أن الإدارة الأمريكية الجديدة تخطط لمراجعة نهج وسياسة البلاد بالكامل تجاه كوريا الشمالية.

وجاء ذلك خلال تصريحات له خلال جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، حيث قال "بلينكين" إن الولايات المتحدة تعتزم إجراء تلك المراجعة لأن قضية كوريا الشمالية مشكلة صعبة ظلت مطروحة أمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وقد تفاقمت بدلاً من أن تتحسن(٢٧)، وهو ما يؤكد أن إدارة "بايدن" لن تتبع الاستراتيجيات السابقة للادارات الأمريكية السابقة. وإن كان يمكن الاستفادة من اخطاءها وانجازاتها، كما ستكون ملفات وقضايا حقوق الانسان من الملفات الهامة على طاولة المفاوضات لاقناع كوريا الشمالية للعودة مرة إلى أخرى الى المحادثات السداسية والمفاوضات، مع تفعيل دور الحلفاء الإقليميين.

كما أظهر "انتوني بلينكين" موقفاً إيجابياً بشكل ملحوظ تجاه المساعدات الإنسانية لكوريا الشمالية، معرباً عن اعتقاده بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها من أجل تخفيف معاناة الناس في كوريا الشمالية وفي أماكن أخرى مماثلة حول العالم.

خـاتمة

وفقاً لما سبق فإنه من المتوقع تخلى "بايدن" عن نهج الرئيس السابق "دونالد ترامب" تجاه معالجة القضية النووية لكوريا الشمالية، والاستفادة من سياسة "الصبر الاستراتيجي" للرئيس الأسبق "باراك أوباما" ولكن مع عدم السير على خطاها، خاصة في ظل انشغال الادارة الامريكية بالعديد من الملفات الداخلية والخارجية الأكثر أهمية.

ومن الأهمية الإشارة إلى أنه عادة ما تلجأ كوريا الشمالية إلى مواقف ذات طبيعة استفزازية للغرب كلما كانت غير راضية عن شيء ما أو أرادت لفت الانتباه. ومن المفارقات أن كوريا الشمالية مرت بأوقات عصيبة للغاية خلال السنوات الثماني لحكومة أوباما، بسبب العقوبات الشديدة.

أما فيما يتعلق بدور الحلفاء الإقليميين؛ فإن كوريا الجنوبية استعدت لأي تغيير في الدبلوماسية الإقليمية بعد تنصيب "بايدن"، وقد أعرب الرئيس "مون جيه إن" عن ثقته في استمرار عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية. ونظراً لأنه من المتوقع حدوث تحول في سياسة واشنطن تجاه كوريا الشمالية، فقد أصبح دور الوساطة الذي تلعبه كوريا الجنوبية مهما بشكل متزايد.

إن الإدارة الجديدة ستبدأ بالنظر في الخيارات التي لديها لزيادة الضغط على كوريا الشمالية للعودة إلى طاولة المفاوضات، بالإضافة إلى المبادرات الدبلوماسية الأخرى التي قد تكون ممكنة، إلا أن ذلك سيتم عقب التشاور عن كثب مع حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، لا سيما مع كوريا الجنوبية واليابان(٢٨)، ومن ثم سيكون هناك دوراً هاماً للحلفاء الإقليمين كما سبق وأشرنا.

المصادر

١. كوريا الشمالية تكشف عن صواريخ باليستية جديدة تطلقها غواصات، ١٥يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١. متاح فى:

https://www.bbc.com/arabic/world-55657561

2. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec04.doc_cvt.htm

٣. محمد فايز فرحات، السياسة الكورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، في: نيفين حليم مصطفى(محرر)، السياسة الخارجية الكورية، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ١٩٩٨)، ص ص ٢٧٢- ٢٧٥.

٤. محمد فايز فرحات، السياسة الكورية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، في: نيفين حليم مصطفى (محرر)، السياسة الخارجية الكورية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ص٢٧٤-٢٧٥.

5. https://tradingeconomics.com/south-korea/military-expenditure

6. Security Treaty between the United States and Japan Document; September 8, 19851.

7. Mutual Defense Assistance Agreement Document; May 1, 1954.

٨. زينب عبد العظيم، الأمن في آسيا بين الرؤتين الأمريكية والروسية، في: هدى ميتكيس؛ السيد صدقي عابدين (محرران)، قضايا الأمن في آسيا، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠٤(، ص ٩٤.

9. TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE, 2020, SIPRI Fact Sheet, April 2021.

10. https://arabic.sputniknews.com/military/202103101048324796

11. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

١٢. السيد أمين شلبي، العلاقات الأمريكية–الروسية ... إلى أين؟ وجهة نظر صينية، السياسة الدولية، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨، ص: ٤٦.

١٣. المرجع السابق، ص ١٠١.

١٤. المرجع السابق، ص ص ١٠٢، ١٠٣.

١٥. المرجع السابق، ص ص ١٠٢، ١٠٣.

١٦. المرجع السابق، ص٧١.

17. https://www.bbc.com/news/world-asia-41174689

18. Evaluating Trump's North Korea policy – Different methods but strategic ambiguity remains constant, SEP 07 2020, Available At (https://www.orfonline.org/expert-speak/evaluating-trumps-north-korea-policy/)

19. Leon V. Sigal, Paved with Good Intentions: Trump's Nuclear Diplomacy with North Korea, 21 Apr 2020, PP: 163-182, Available At:

(https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/25751654.2020.1751549)
20. Angana Guha Roy ,Trump's 'Personalised' North Korea Policy: 2018 –2020 and the Way Forward, Sep 8 2020, Available At: (https://www.e-ir.info/2020/09/08/trumps-personalised-north-korea-policy-2018-2020-and-the-way-forward/)
21. Evaluating Trump's North Korea policy – Different methods but strategic ambiguity remains constant, SEP 07 2020, Available At : (https://www.orfonline.org/expert-speak/evaluating-trumps-north-korea-policy/)
22. Ibid.
23. Josh Smith, and Cynthia Kim, North Korea's Kim calls U.S. 'our biggest enemy' in challenge to Biden, JANUARY 8, 2021, Available At: (https://www.reuters.com/article/us-northkorea-politics/north-koreas-kim-calls-us-our-biggest-enemy-in-challenge-to-biden-idUSKBN29D2YA)
24. https://www.bbc.com/arabic/world-55657561
25. https://www.skynewsarabia.com/business/1381746
26. Frank Aum and Joseph Yun, Nuclear Diplomacy with North Korea: What's Ahead for the Biden Administration? Domestic challenges for Washington and Pyongyang will likely limit bilateral engagement, December 21, 2020, Available At: (https://www.usip.org/publications/2020/12/nuclear-diplomacy-north-korea-whats-ahead-biden-administration)
٢٧. المرشح لوزارة الخارجية الأمريكية يقول إنه سيراجع السياسات بشأن كوريا الشمالية، ٢٠ يناير ٢٠٢١. انظر:
– http://world.kbs.co.kr/service/news_view.htm?lang=a&Seq_Code=64190
28. Ibid.